

إتلاف كميات كبيرة من المواد الاستهلاكية الفاسدة والمهربة في عدد من المحافظات



محافظات/ سبا/ اتلفت مصلحة الضرائب امس بصنعاء ١٥٦ كرتونا تحتوي على ٦٩/ ألفاً و ٨٠/ عليه من السجائر المهربة التي لا تحمل طابع البندول تشتمل على العديد من الاصناف والتي قدرت قيمتها الاجمالية ب ٤/ ملايين و ٥٧١/ الف ريال.

وافاد الاخ عبدالله حسين الروحاني مدير إدارة البندول بمصلحة الضرائب لوكالة الانباء اليمنية/سبا/ ان كميات السجائر التي تم إتلافها قد تم ضبطها ومصادرتها في عدد من المحلات التجارية والباعة المتجولين من قبل اللجان الميدانية التي تم تشكيلها للقضاء على عملية تهريب السجائر التي لا تحمل طابع البندول وبالتعاون مع مصلحة الضرائب الجمارك بهدف الحد من عملية التهريب وزيادة إيرادات الدولة.

ونكر الاخ عبدالله حسن بن شهاب مدير عام مكتب مصلحة الجمارك ان كمية الأدوية التي اتلفت احتوت على ٥٥/ كرتونا بإجمالي حوالي ٣٥٦ / الف قرص من البندول الأزرق المهرب وغير الصالح للاستخدام الادمي.

واشار الى ان إدارة مصلحة الجمارك بعدن تبذل جهودا كبيرة لمكافحة عملية التهريب في المنافذ البرية والبحرية والجوية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمتابعة مصادر توزيع الأدوية والتأكد من سلامتها وصلاحياتها.

● على نفس الصعيد اتلفت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمحافظة الحديدة أمس ٣ آلاف و ٤٠٠ كرتون من الخوخ منتهية الصلاحية بتكلفة ٣ ملايين و ٤٦١ ألفاً و ٩٣١ ريالاً.

واوضح الاخ حسين حسين الوشاح مدير عام فرع الهيئة بالمحافظة أنه تم ضبط هذه الكميات من الخوخ أثناء الفحص والعاينة بميناء الحديدة. مؤكداً ان الهيئة تحرص على تفتيش وفحص كافة الواردات عبر الميناء وتعمل على إتلاف البضائع المنتهية منها حفاظاً على سلامة المواطنين.

حضر عملية الإتلاف مندوبون عن صحة البيئة والأمن والموائى والجمارك ومشروع الخنفاة.

العامه ، ورئاسة مصلحة الجمارك والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومديرعام مكتب الضرائب بامانة العاصمة.

● إلى ذلك تم امس إتلاف كمية من الأدوية المهربة وغير الصالحة للاستخدام تم ضبطها بمدينة عدن من قبل مكتب مصلحة الجمارك بالمحافظة بالتنسيق مع إدارة الأمن.

السلعة المهربة نهائياً. ونوه الاخ عبدالله حسين الروحاني بان عملية ضبط وإتلاف السجائر المهربة يأتي تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦/ لسنة ١٩٩٩م/ وأن قياداتي وزارة المالية ومصلحة الضرائب تحرصان على تطبيق القرار من خلال المتابعة والرقابة المستمرة.

حضر عملية الإتلاف مندوبو النيابة

استراتيجية وطنية للمنح الصغيرة في المجال البيئي



صنعا/ سبا/ ناقش ٦٠ متخصصاً بيئياً من جمعية بيئية في ورشة عمل بصنعاء مسودة البرنامج البيئية لبرنامج المنح الصغيرة في المجال البيئي والممولة من مرفق البيئة العالمي.

ويعمل البرنامج على تمويل المشاريع البيئية التي تنفذها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بما لا يتجاوز الـ ٥٠ ألف دولار للمشروع الواحد بهدف حماية البيئة في مجالات التنوع الحيوي والتغير المناخي وحماية الأراضي من التدهور ومكافحة التصحر والتخلص من المركبات العضوية السامة.

وفي افتتاح الورشة التي نظمها برنامج المنح الصغيرة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي أكد الاخ محمود شديوي رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة على اهمية شراكة منظمات المجتمع المدني مع الجهود

صنعا/ سبا/ ناقش ٦٠ متخصصاً بيئياً من جمعية بيئية في ورشة عمل بصنعاء مسودة البرنامج البيئية لبرنامج المنح الصغيرة في المجال البيئي والممولة من مرفق البيئة العالمي.

ويعمل البرنامج على تمويل المشاريع البيئية التي تنفذها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بما لا يتجاوز الـ ٥٠ ألف دولار للمشروع الواحد بهدف حماية البيئة في مجالات التنوع الحيوي والتغير المناخي وحماية الأراضي من التدهور ومكافحة التصحر والتخلص من المركبات العضوية السامة.

وفي افتتاح الورشة التي نظمها برنامج المنح الصغيرة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي أكد الاخ محمود شديوي رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة على اهمية شراكة منظمات المجتمع المدني مع الجهود

فيما عقد اجتماع تسيقي لتتمة قدرات المرأة ورشة خاصة في تعز عن اتجاهات صندوق الصناعات الصغيرة

تناقش الاجتماع اولويات الادارة في مجالات التوعية والتثقيف للنساء العاملات في الحوالب القانونية والادارية والمتعلقة بالتنسيق والقيادة والتفويض .

وفي الاجتماع الذي حضره ١٦ مشاركا ومشاركة من الادارات المعنية أشار الاخ احمد عبد الرحمن العلمي مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة الى ان هذا الاجتماع يأتي ضمن خطة عمل الادارة العامة لتنمية المرأة العاملة بالوزارة ومكاتبها بالمحافظات لتمكين المرأة العاملة من المشاركة الفعالة في مختلف مجالات الحياة .

فيما نوهت الاختان مها غالب مديرة إدارة المرأة بالوزارة ورجاء عبد الحليم مديرة ادارة المرأة بمكتب تعز الى اهمية ماخرج به الاجتماع واعتباره برنامج عمل تنفيذي لبرنامج خلال الثلاثة اشهر القادمة من خلال التعاون والتنسيق بين الادارات الحكومية والقطاع الخاص والجهات ذات العلاقة بتنمية قدرات المرأة العاملة في المحافظة . حضر الاجتماع الاخت نجوى القصيفي خبير مشروع تعزيز قدرات تنمية المرأة العاملة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

تعز/ سبا/ نظم صندوق تمويل الصناعات والمشاريع الصغيرة بتعز امس ورشة عمل خاصة باتجاهات واهداف الصندوق المستقبلية بالتعاون مع المشروع اليمني - الالماني وبرنامج تطوير القطاع الخاص لتخلق فرص عمل /لكون الثالث/ بمشاركة خمسة وثلاثين مشاركا ومشاركة من اصحاب المنشآت الصغيرة .

واوضح الاخ محمد علي عبد العزيز مدير المكون الثالث بالبرنامج لوكالة الانباء اليمنية /سبا/ بان الورشة تهدف إلى التعريف باتجاهات الصندوق المستقبلية والخدمات التي يقدمها واجراءات الحصول على القروض والتمويل .

واضاف: ان الصندوق يسعى إلى بلورة آراء وأفكار المشاركين المتعلقة باجراءات الحصول على القروض والتسهيلات التي يمكن للصندوق تقديمها واعتمادها كآليات جديدة للعمل المستقبلي للصندوق .

من ناحية أخرى عقد امس محافظة تعز الاجتماع التنسيقي الأول لإدارة تنمية المرأة العاملة مع الادارات ذات العلاقة في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في إطار مشروع تعزيز قدرات إدارات تنمية المرأة العاملة .

تشارك في المعرض الدولي للسيارات باكسبو صنعا؛

شركات صناعة السيارات العالمية تخفض أرباحها للمنافسة في السوق اليمني

التور/ خاص السنوي للمعرض الذي أقيم خلال الاعوام ٩٩ - ٢٠٠١م يأتي قماشياً مع توجهيات الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمنح استيراد السيارات المستعملة من الخارج والتي جعلت من بلادنا خلال الاعوام الماضية سوقاً لتصريف السيارات المستهلكة والملوثة للبيئة. وأشار النهمي إلى المعرض سيشكل فرصة للجمهور اليمني للاطلاع على أحدث مسا انتجتة الشركات العالمية في مجال

التور/ خاص السنوي للمعرض الذي أقيم خلال الاعوام ٩٩ - ٢٠٠١م يأتي قماشياً مع توجهيات الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بمنح استيراد السيارات المستعملة من الخارج والتي جعلت من بلادنا خلال الاعوام الماضية سوقاً لتصريف السيارات المستهلكة والملوثة للبيئة. وأشار النهمي إلى المعرض سيشكل فرصة للجمهور اليمني للاطلاع على أحدث مسا انتجتة الشركات العالمية في مجال

النقود والبنوك ودورها في التبادل الساعي والخدمي

تعود بداية ظاهرة التبادل الساعي والخدمي إلى بداية وجود الإنسان حيث تعد إحدى مكونات منظومة الحركة كجزئية تمثل إحدى مبررات أدواتية تجسد ظاهرة السعي تفرز كمكون من المكونات الرئيسية لمفهوم وحقيصة الاستمرارية الحياتية وفقاً لمعطيات وحيثيات الحقائق الكونية المسخرة تكريماً منه سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان حتمتها ظاهرة الاستمرارية للحقيقة الوجودية فرضتها ظاهراً الحركة والسعي باتجاه الاستعانة بما خلق من أسباب استمرارية الوجود .

د/علي الحجري

هو، ما يعني انه من الممكن لأي من اطراف التبادل من الحصول على حاجته عن طريق التبادل مع آخر عندما توجد عند احدهم من سلع ما تمثل اشباعاً لحاجة ذلك الطرف الآخر ولكن فقط يصل اليها عن طريق احتيازيات سلسلة طويلة من عمليات التبادل بينه وبين الأطراف الأخرى قد تكلفه الكثير من الجهد وربما المال والوقت حتي يتمكن في النهاية من الحصول على حاجته من الطرف الذي يمتلك سلعة لها خصائص اشباع الحاجة للطرف الطالب لها.

كما نلاحظ انه كنتيجة تبعية لهذا النمط من العمل التبادلي الساعي ان له خصيصاً سالبية التاثير من حيث كونها بطيئة الحركة ينتج عنها بطي مائل في الحركة الاقتصادية برمتها مما يعني انقضاء حصول تطور بشري حياتي بنفس مستوى ومعدل سرعة تعادل نلكما المستوى والمعدل اللذان يتعامل بهما في ظل وسيلة النقود، اي ان النظام الاقتصادي القائم على اساس المقايضة يتأخر تماماً ما اسما وتلمسه في ظل وسائل تبادلية متطورة منخلفة في وسيلة النقود التي نتج عنها تطور مجتمعي هائل وسريع بما يعكس حاجاته وحاجات افراد أسرته الحياتية بكل سهولة وبأقل مجهود، حيث فقط عليه تقديم تلك العملة مهما كان شكلها إلى الآخر الذي يتقبلها كقيمة معروضه الساعي.

فالإنسان خلق ضمن حقيقة وجودية، أوجب الله على الإنسان بها التسارع من غيره كجزئية ضمن حقائق لإنهائه نفس ما أدعاه سبحانه وتعالى من أنظمة كونية تشريعية. الخ تعد أسس الاستمرارية الوجودية تحت مظلة ظاهرة التعاون سواء بمفهومها التكاملي أو التنافسي فهي في المفهوم الأول تعكس الحاجة إليها في الحالة البدائية أو في ظل واقع بدائي أو حتى غير بدائي ولكن يتسم بالحدودية العديدة في التعاطي مع أسباب الحياة، وهي في الثانية تمثل الصورة المتطورة من النظام المجتمعي الذي تشكل في نمودج قبلي عشائري تم مجتمعي في شكله المعاصر بما يتضمن ذلك من حتمية اعتماداً على قدرات أخرى بجانب قدراته المحدودة لتتمكن من النجاح في أداء جانب حياتي واحد، أي أن التعاون يتضمن حتما حقيقة عدم مقدرة الإنسان وحيداً كفاية نفسه من كل حاجاته مما يحتم العمل مع غيره في مضمون تعاوني كان شكله البدائي متدرجاً إلى الحالة التبادلية التي تعرفها اليوم بعد مرورها بمصهور طويلة من التطور المعرفي العلمي كونت ذكراًتها مسجودات بشرية ضمن تغيرات بدعوغرافية أهمها زيادات سكانية تحولت من جماعات إلى قبائل وعشائر ومجتمعات إلى امبراطوريات .. الخ.

وفي سعيه من أجل بقائه تمكن الإنسان بما أودعه الله من قدرات عقلية فترية تاملية عظيمة من تطوير قدراته الإنتاجية منازمة مع قدرات عملت باتجاه تطوير الوسائل التبادلية مع أخيه الإنسان بدأ بالنظام البدائي في شكله التعاوني أكثر منه تبادلياً مروراً بنظام المقايضة وانتهاء بنظام النقود وأشباه النقود ومنوقعا مستقبلياً تكنولوجياً أن يصبح النظام أكثر سهولة ويسراً.

وسيط للتبادل

بداية استخدام النقود والتأسيس المبني للمؤسسة المصرفية أو البنكية جاءت وفقاً لمعطيات وحيثيات نتجت عنها حتمية البحث عن نظام آخر للتقليل الساعي أو للتبادل الساعي والخدمي بين الأفراد والجماعات أو المجتمعات فرسخته صعوبات جملة أحوالها نظام المقايضة بما تضمنه من عدم احتوائه على معايير معينة تحدد بها القيمة الحقيقية للسلعة وبالتالي كانت الضرورة العنصرية للتفويض الساعي في عملية التبادل، وهو عند لازم الوسائل الأخرى التي حاول الإنسان عبر محطات تاريخية من التعامل معها كوسائل للتبادل مثل الجلود، وبعض المعادن.. الخ.

وعندما استعان الإنسان بمعن الذهب كوسيط للتبادل كانت قد مثلت أولى الخطوات الرئيسية لاستخدام النقود بمعناها المعاصر، وإلى جانب أنها مثلت الخطوة الرئيسية والأساسية لاستخدام النقود، فإنها أيضاً تعد بداية التأسيس للنظام البنكي الذي تعرفه اليوم بمواصفات أساسية مبدئية، وقد جرت الأحداث على نحو طبيعي متسلسل حينما تم القبول للذهب من قبل الأفراد والجماعات حينذاك بأن يصبح وسيلة للتبادل الساعي بينهم.

ورغم الاتفاق على الذهب مجتمعياً كوسيط للتبادل إلا أن التعامل به حينذاك كان يحمل معه كخبيراً من المخاطر والمظاهر غير المسيرة من حيث تضمنتها متطلبات شاقة التحمل على الإنسان بما يعنيه من تحمل الشخص المتعامل للكميات من معدن الذهب في انتهاكاً عضلياً ناتجاً عن الثقل الذي يتخض به المعدن كل مرة تتم فيها عملية التبادل وهو ما مثل انذاك عملية لتبادل سلعية كان من الضروري التدقيق في وزن الكمية والتدقيق من ناحية مدى نقاوة المعدن، كل ذلك أدى بالمعاملين إلى اللجوء إلى إيداع ممتلكاتهم من معدن الذهب لدى صائغي الذهب الذين كانوا يمتلكون مخازن أو أماكن محكمة الإغلاق والحماية فرضتها طبيعة عملهم، وفي المقابل كان الصائغ يصدر سندات لأصحاب الذهب المودع التي بدت استخدامها كوسيط للتبادل بحيث يستطيع حامل السند أن يعمل على تحويل ذلك السند أو جزء منه إلى الشخص المتعامل معه مقابل السلعة المشتراة منه، وهو ما عكس السهولة واليسر في مجال إنجاز التعامل التبادلي الساعي، فبدلاً من الذهاب إلى الصائغ لأخذ كمية الذهب الودعة أو جزء منها كل مرة تتم فيها عملية التبادل بدلا من ذلك تقدم السندات بما تملكه من قيمة للذهب أي بما تملكه من قيمة تحمل قوة شرائية تمثل قيمة الخطئة الذهبية يستطيع حامل الجديد للسند من استخدامه في شراء ما يريده من السلع التي يتم التعامل بها في السوق.

أساس التعامل

هذا يحتم نشر ثقافة اقتصادية مجتمعية تضمن توجيه الجميع ينتج عنها (أي عن التوجيه الثقافي الاقتصادي) في حدها الأدنى من تمكينهم من الاستحضار إلى اتقانهم وتاملاتهم وتفكيرهم المبني القيمي الواسع والعالي للنقود من ناحية الوظيفية الأتائية الوسيطة على مستوى الفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل متضمناً ذلك ما أسسته ظاهرة التعامل بالنقود، أيضاً من قيم ماضوية حياتية للفرد والمجتمع، فهي (أي النقود) بعد قبولها مجتمعياً تصبح أداة أو أساس التعامل بين الأشخاص سواء أفراداً أو مؤسسات، أي أنها كما نسميها نحن الاقتصاديون وسيطة للتبادل بين المنتج والمستهلك بين البائع والمشتري، بين الدائن والمدين.. الخ. وهي إلى جانب كونها وسيطاً للتبادل فهي مقياس للقيمة وحزن للقيمة.. الخ. وهي ما تمثل الوظائف الأساسية للنقود.

ولكي يتمكن الجميع من فهم واستيعاب المعاني المباشرة والضمنية لاكتشاف العنظم للنقود فذلك يحتم استعادة التامل لما يمكن أن يكون استحضاراً لواقع ماضوي فرض البحث عن النقود كوسيط للتبادل، أي أننا هنا نسعمل على تمكينهم من الاستحضار والتذكير بالهضوي النقود في حياتنا من خلال دورها الحياتي الهضوي والتي بدونها (أي بدون النقود) تصبح حركة الحياة نحو الأفضل بطيئة جداً، إن لم تمثل جهوداً نهضوية تاماً، ولذلك سوف نعمل هنا على سرد هذه الغرضية التي نعمل بالحيال فيها بوضع أنفسنا في عهد سيادة النظام الاقتصادي المبني على نظام أو ما سمي باقتصاديات المقايضة لتتمكن من تقدير أهمية النقود من خلال استيعاب كيفية عمل المقايضة كأسلوب إنجاز عمليات التبادل بين الأفراد والمجتمعات.

فإذا كان أحمد ينتج سلعة القمح بحيث يستطيع بما لديه من فائض من الحصول على سلعة القهوة بمقايضة عبدالله الذي ينتج سلعة القهوة، ولكن عبدالله لا يريد أن يبادل أحمد للحصول على القمح بل أنه بحاجة إلى مقايضة حسين الذي ينتج سلعة البرتقال والذي بدوره لا يحتاج إلى سلعة القهوة .. وهكذا.

والذي نلاحظه من هذا المثال المفترض باستحضارة من الماضي البعيد أن نجاح عملية التبادل الساعي في ظل هذا النظام القائم على المقايضة إنما يتبعين لصدفة تقابل حاجات أطراف التبادل، وهو ما يمنع إن عملية التبادل عند هذه الحالة الصدفية لن تتم في جميع الحالات الأخرى، وحتى لو افترضنا إتمام عملية التبادل، فإنما تكون قد تمت بعد مرورها خلال مسيرة طويلة من عمليات التبادل مع عدد كبير من الأطراف

إعلان

من أجل سلامة أبنائنا؛ قبل عبوركم الشوارع عليكم التأكد من خلوها من السيارات.

اللجنة الإعلامية لأسبوع المرور العربي ٢٠٠٥م

إعلان

إعلان